

التقرير المرحلي الثامن والعشرون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

أولا - مقدمة

١ - قام مجلس الأمن، بموجب قراره ٢١١٦ (٢٠١٣)، بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وطلب مني أن أطلع على الوضع في ليبيريا، وعن حالة تنفيذ ذلك القرار. ويعرض هذا التقرير معلومات مستكملة عن آخر التطورات الرئيسية منذ صدور تقرير المؤرخ ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ (S/2014/123)، ويتضمن الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن بعثات الاستعراض الاستراتيجي وتقييم الاحتياجات الانتخابية التي أجريت خلال الفترة قيد الاستعراض.

ثانيا - التطورات الرئيسية

ألف - الحالة السياسية

٢ - لقد شكلت انتخابات مجلس الشيوخ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ خلفية للتطورات الحاصلة، حيث طغت على الخطاب السياسي خلافات حول الادعاءات المتعلقة بالفساد، ومفاهيم الظلم الاقتصادي في ظل ضعف الأداء المالي، والعداء المجتمعي تجاه أصحاب الامتيازات، وتعبير الجمهور عن استيائه من السلطات الوطنية.

٣ - وقامت لجنة الانتخابات الوطنية بتكثيف الأعمال التحضيرية لانتخابات تشرين الأول/أكتوبر. وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس، قامت اللجنة بتحديث قائمة الناخبين بتسجيل ١٠٤ ٧١٠ من الناخبين الجدد، وهذا أقل بكثير من هدفها المحدد في ٤٠٠ ٠٠٠ ناخب، وهو ما عزته اللجنة إلى لامبالاة الجمهور. وسُجِّل ما يزيد قليلا عن ١,٩ مليون ليبري في قائمة الناخبين، بلغت نسبة النساء منهم ٤٩ في المائة. وبينما خصصت السلطة التنفيذية مبلغ ١٣,٦ مليون دولار للانتخابات، فإن حالات التأخير في الإفراج عن



الأموال أدت إلى عرقلة الأعمال التحضيرية. وفي الوقت نفسه، ففي ٢١ أيار/مايو، طلبت اللجنة إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا تقديم الدعم للانتخابات. وفي نفس اليوم، قضت إحدى محاكم مونروفيا لصالح التماس تقدمت به اللجنة من أجل إلغاء تسجيل ١٥ حزبا من الأحزاب السياسية البالغ عددها ٣١ بسبب وقوع انتهاكات دستورية وإجرائية وانتهاكات أخرى، وهو القرار الذي أيدته المحكمة العليا في ٢٣ تموز/يوليه. ولا تزال إحدى المحاكم الابتدائية تنظر في طلب لإلغاء تسجيل خمسة أحزاب أخرى. وفي حزيران/يونيه، أقرت الهيئة التشريعية مشروع قانون تعديل قانون الانتخابات، الذي يوضح آليات تقديم الشكاوى ويشجع زيادة مشاركة النساء كمرشحات أو كموظفات إداريات في الأحزاب. وفي حين تشترط مدونة لقواعد السلوك اعتمدت في آذار/مارس على أعضاء الهيئة التشريعية الإعلان عن ممتلكاتهم، وتنص على وجوب استقالة المسؤولين الحكوميين ثلاث سنوات قبل الترشح للانتخابات، لم تُجرَ حتى الآن أي عملية رصد أو إنفاذ.

٤ - وقامت الأحزاب السياسية أيضا بالتحضير للانتخابات، حيث أجرى حزب الوحدة الحاكم وحزب المؤتمر من أجل التغيير الديمقراطي المعارض انتخابات أولية في حزيران/يونيه. واختار حزب الوحدة رئيسه، فارني شيرمان، ليكون مرشحه لمجلس الشيوخ عن مقاطعة غراند كيب ماونت، وأقر إعادة اختيار عضو مجلس الشيوخ غيبهزونغار فيندي في مقاطعة غراند باسا، رئيسا مؤقتا. وحصل المرشح الرئاسي السابق وقائد حزب المؤتمر من أجل التغيير الديمقراطي، جورج ويا، على ترشيح الحزب بمقاطعة مونتسيرادو، ورُشِّح الأمين العام للحزب، ناتانيل ماكغيل، في مقاطعة غباربولو. غير أن عمليات الاختيار شابها مشاكل إجرائية، واتهم أعضاء الحزب موظفيه الإداريين بتحريف نتائج الانتخابات الأولية لصالح المرشحين المفضلين. وتمت عملية الترشيح في الفترة من ٢ إلى ٢٤ تموز/يوليه؛ وأعلنت لجنة الانتخابات الوطنية عن قائمة مؤقتة بأسماء ١٤٠ مرشحا.

٥ - وأثار ضعف الأداء الاقتصادي في ليبيريا مناقشات ساخنة، لا سيما بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، الأمر الذي أدى إلى تكثيف أنشطة الرقابة. وقام مجلس النواب باستدعاء وزير المالية والتخطيط مرتين في أيار/مايو، حيث طلب توضيحا لأسباب العجز في الإيرادات التي أعاققت تنفيذ ميزانية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. وفي ١٦ أيار/مايو، قدمت الرئيسة إيلين جونسون سيرليف إلى الهيئة التشريعية مقترحا للميزانية الوطنية للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ بمبلغ ٥٢٩ مليون دولار، وهو ما يقل بحوالي ٥٤ مليون دولار عن ميزانية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤؛ وفي ١ آب/أغسطس، كان الاستعراض التشريعي لا يزال مستمرا. وردت الرئيسة في ٢٨ أيار/مايو على شواغل الجمهور إزاء الاقتصاد، فاعترفت بتدهور النمو الاقتصادي.

٦ - وفي أيار/مايو، عقدت الهيئة التشريعية جلسات استماع عامة بشأن تقارير اللجنة العامة لمراجعة الحسابات عن الكيانات الحكومية في الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٠، بيد أنه لم يُتخذ أي إجراء على إثر ذلك. واستدعى مجلس النواب أيضا وزير الأشغال العامة في تموز/يوليه لمساءلته عن ضعف الأداء في تطوير الهياكل الأساسية وصيانتها؛ وفي وقت سابق في شباط/فبراير، أعلنت الرئيسة عن إجراء تحقيق في جميع العقود المبرمة بين الوزارة وشركات البناء، عقب استنتاجات صندوق النقد الدولي التي مفادها أن عقودا قد أُصدرت دون أن تُخصَّص لها اعتمادات من الميزانية أو دون أن تتخذ إجراءات الشراء السليمة. وفي الوقت نفسه، أعلنت الرئيسة في ١٥ تموز/يوليه عن ٤٨ ترشيحا لمناصب حكومية، في انتظار أن يقرها مجلس الشيوخ.

٧ - وفي ١٦ حزيران/يونيه، قام كريستوفر نيور، الرئيس السابق لشركة النفط الوطنية في ليبيريا، بنشر رسالة مفتوحة موجهة إلى الرئيسة جونسون سيرليف تتضمن ادعاءات مفصلة فيما يتعلق بالاحسوية والمحاباة والفساد والتدخل السياسي في إدارة قطاع النفط، بما في ذلك طلب الرشوة، التي يزعم أنها استخدمت في أنشطة حملتها الانتخابية في عام ٢٠١١، وأنها تستخدم الآن لتوسيع الآفاق السياسية والاقتصادية أمام ابنها، روبرت سيرليف، الرئيس السابق لمجلس إدارة شركة النفط الوطنية في ليبيريا. وأنكرت الرئيسة هذه الادعاءات علنا، بينما أعلن مجلس النواب ولجنة مكافحة الفساد في ليبيريا اعترامهما إجراء تحقيق في ذلك. وفي غضون ذلك، أعلن السيد سيرليف والسيد نيور اعترامهما التنافس على مقعد مجلس الشيوخ الخاص بمقاطعة مونتسيرادو كمرشحين مستقلين، وذلك في ١٧ و ٢٣ تموز/يوليه، على التوالي.

٨ - وأثارت عمليات القبض على نقاد جريئين للرئيسة القلق بشأن التزام الحكومة بحرية الصحافة. فقد احتُجز الصحفي الإذاعي هنري كوستا في آذار/مارس بتهمة تشكيل "تهديدات إرهابية" بسبب بيانات أدلى بها أثناء برنامج بُث حول فومبا سيرليف، ابن زوج الرئيسة ورئيس وكالة الأمن الوطني. وفي تموز/يوليه، احتُجز الناشر أوكتافين ويليامز، وبعد ذلك وجهت إليه تهمة الاعتداء على شرطي. وأدان اتحاد الصحفيين في ليبيريا علنا ما وصفه بأنه فعل من "أفعال التحرش التقليدية" التي تدفع الصحفيين إلى ممارسة الرقابة الذاتية.

٩ - واجتمع زهاء ٥٠٠ شخص في ٣ تموز/يوليه احتجاجا على شركة أرسيلورميتال لركاز الحديد في مقاطعة نيمبا، بحجة عدم وفاء الشركة بالتزاماتها الاجتماعية. وتفاقت المظاهرة لتصل إلى حد الصدام بين الشرطة الوطنية الليبرية والمتظاهرين، الذين أفادت تقارير بأن بعضهم استخدم أسلحة نارية ودمر ممتلكات تابعة للشركة. وقد أيدت البعثة الرد الذي

صدر عن الجهات الأمنية الوطنية. وأفادت التقارير بأن العديد من المحتجين رفضوا المشاركة في الحوار اللهم إلا إذا كان عن طريق برنس جونسون، وهو العضو الذي يمثلهم في مجلس الشيوخ. وفي اليوم التالي، احتُجز برنس توبكا، ممثل مقاطعة نيمبا، لفترة وجيزة على إثر مطالبته بالإفراج عن المحتجين المعتقلين؛ وألقي القبض على ٥٧ شخصا بتهم من جملتها الاختطاف وتوجيه تهديدات إرهابية. وفي ١٠ تموز/يوليه، أعلنت الرئيسة جونسون سيرليف أن المظاهرة كانت بمثابة ”هجوم على الاقتصاد الليبري“، وأن المشاركين فيها سستم ملاحقتهم قضائياً. والتقى وزراء في الحكومة ورئيس التجمع التشريعي لمقاطعة نيمبا في وقت لاحق مع المجتمعات المحلية المتضررة، وشكلوا لجنة للسلام والإنعاش.

باء - مبادرات المصالحة الوطنية والإصلاح

١٠ - استمرت حالات التأخير في عملية المصالحة الوطنية، حيث توقف برنامج الاعتراف والمغفرة ”Palava Hut“ الذي أطلق في تشرين الأول/أكتوبر الماضي ريثما يتم وضع استراتيجية للتنفيذ. وقد انعقد المنتدى التقني الوطني المعني بالمصالحة بصورة غير منتظمة. وفي حين كان هناك نقص في تمويل مبادرات المصالحة، التزمت الحكومة بمبلغ ٣ ملايين دولار من أجل المصالحة في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وفي حزيران/يونيه، أتاح ندوة وطنية فرصة لمناقشة أهمية استعراض الرموز الوطنية، وهو ما يشكل جزءاً من خريطة الطريق للمصالحة الوطنية.

١١ - وواصلت لجنة استعراض الدستور، بدعم من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الجهود الرامية إلى تعزيز الإصلاح الدستوري. وعلى الرغم من أن اللجنة تعاني من قيود في الموارد وقيود تنظيمية، فإنها قد أكملت في أيار/مايو أنشطة توعية المواطنين والمشاورات العامة بشكل متزامن، وذلك بدعم من صندوق بناء السلام. وقد وردت آلاف الملاحظات خلال هذه المشاورات. وبما أن كل تغيير مقترح يتطلب الموافقة بالاستفتاء، تعتزم اللجنة أن تدمج المسائل الناشئة عن المشاورات في بضعة تعديلات مقترحة، على أن تقدمها إلى الرئيس والهيئة التشريعية بحلول نهاية آب/أغسطس.

١٢ - وواصلت وزارة الداخلية تنفيذ برنامجها المتعلق باللامركزية، بما في ذلك المشاورات بشأن ما يمكن إدخاله من تغييرات على هياكل الحكم المحلي، على الرغم من أن عملية إلغاء تركيز المهام داخل الكيانات المحددة البالغ عددها ١٤ لم تبدأ بعد. ولم يقدم بعد إلى الهيئة التشريعية مشروع قانون الحكم المحلي الذي يقترح إدخال تغييرات تتطلب تعديلات دستورية، بما في ذلك تبسيط المناطق الإدارية والتشريعية والمدن، وانتخاب السلطات المحلية.

١٣ - ويجري حاليا إعداد مقترحات قوانين بشأن الحقوق في الأراضي، وإنشاء هيئة جديدة تعنى بالأراضي، فضلا عن السياسات المتعلقة بإدارة الأراضي والسبل البديلة لتسوية المنازعات، في حين سنت الهيئة التشريعية مشروع قانون نقل الأراضي في ٢٢ تموز/يوليه. وواصلت ستة من مراكز تنسيق شؤون الأراضي التي أنشأتها لجنة الأراضي التوسط في المنازعات، وتواصل اللجنة وضع سياسة عامة بديلة لتسوية المنازعات.

جيم - الحالة الأمنية

١٤ - ظلت الحالة الأمنية العامة مستقرة بوجه عام وإن كانت هشة. واتسم انعدام الأمن بتوترات بين أصحاب الامتيازات والمجتمعات المحلية المتضررة؛ وارتفاع معدلات العنف الجنسي والجنساني، حيث تطل نسبة ١٨ في المائة من الحالات المبلغ عنها أطفالا دون سن العاشرة؛ كما اتسم بحوادث السطو المسلح، حيث ينطوي ثلث الحالات على استخدام الأسلحة النارية؛ وحوادث العنف الطائفي. وقد تراجعت حوادث عنف الغوغاء، ويعزى ذلك جزئيا إلى حملة إعلامية مشتركة بين الحكومة وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وقدمت البعثة الدعم إلى الجهات الأمنية الوطنية، التي ظلت تواجه تحديات.

١٥ - وشكل الحادث الذي وقع في ٣ تموز/يوليه في شركة أرسيلورميتال الوارد بيانه في الفقرة ٩ أعلاه أخطر الحوادث الأمنية على مدى زهاء ثلاث سنوات، وهو ما يبين أن التوترات بين المجتمعات المحلية وأصحاب الامتيازات الدولية تمثل مصدر قلق أممي كبير. وفي السابق، وعلى إثر أسبوع من المفاوضات الفاشلة التي جرت في نيسان/أبريل، تظاهر شباب ضد شركة أرسيلورميتال، حيث زعموا أن الشركة لم تف بالتزاماتها الاجتماعية. وفي آذار/مارس، احتج العمال وأفراد المجتمع المحلي على شركة غولدن فيروليموم (Golden Veroleum) في مقاطعة غراند كرو، وشركة بي إتش بي بيليتون (BHP Billiton) في مقاطعة نيمبا، للسبب ذاته.

١٦ - وفي آذار/مارس، جرت مواجهة بين المسيحيين وذوي الفكر التقليدي في مقاطعة لوفأ أدت إلى تدمير كنيسة، وأُبلغ عن وقوع حوادث ضرب واختطاف. وبينما قامت سلطات المناطق بتسوية النزاع، لا تزال هناك توترات.

دال - المسائل الإقليمية

١٧ - ظلت الحالة في المنطقة الواقعة على الحدود مع كوت ديفوار مستقرة بوجه عام، على الرغم من الهجمات التي وقعت في كوت ديفوار بالقرب من الحدود في ٢٣ شباط/فبراير و ١٥ أيار/مايو، والتي ترتب عليها وفود ٦٠٠ من اللاجئين الإيفواريين. وبالإضافة إلى ذلك، وكما أوردت في تقرير الصادر في ١٥ أيار/مايو عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2014/342)، تواطأت قوات الأمن الإيفوارية والليبرية في ١٧ شباط/فبراير لإعادة ٢١ شخصا إيفواريا بالقوة، منهم ١٤ ممن حصلوا على مركز اللاجئ، مما يثير مخاوف فيما يتعلق بالإعادة القسرية.

١٨ - وفي ١٧ حزيران/يونيه، حكمت إحدى محاكم مونروفيا بعقوبة السجن مدى الحياة على ١٣ من الليبريين الذين أدينوا بتهمة الارتزاق فيما يتصل بهجتين وقعتا عبر الحدود داخل كوت ديفوار، بما في ذلك الهجوم الذي أسفر عن مقتل سبعة من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وبرئت في أيار/مايو ساحة خمسة أشخاص كانت قد وجهت إليهم تهم مشابهة. وقد أثارت هذه القضية ردود فعل ناقدة من بعض السياسيين، حيث زعموا أن هناك استهدافا لسكان مقاطعة غراند غيديه.

هاء - الحالة الإنسانية

١٩ - منذ بداية عام ٢٠١٤، عاد ١٢٠٢٢ لاجئا طوعا إلى كوت ديفوار بمساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فبقي بذلك نحو ٣٧٧٠٠ من اللاجئين الإيفواريين في ليبيريا. وفي آذار/مارس، أعربت اللجنة الثلاثية المعنية بإعادة اللاجئين الإيفواريين إلى وطنهم طواعية عن ارتياحها للتقدم المحرز صوب عودة اللاجئين وإعادة إدماجهم، واتفقت على التعجيل بوتيرة العودة الطوعية إلى الوطن. ولا يزال ٣٧٧٢٧ لاجئا في ثلاثة من المخيمات والمجتمعات المحلية الحدودية في ليبيريا.

٢٠ - وعلى النحو المشار إليه في التقرير الذي أعدته في أيار/مايو عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، تأكدت الإصابة بفيروس الإيبولا في غينيا على مقربة من الحدود الليبرية في ٢٢ آذار/مارس، وهي الإصابة التي انتشرت في وقت لاحق في ليبيريا وسيراليون. وبحلول ٣٠ تموز/يوليه، أبلغ عن ٣٨٣ حالة في المجموع في ليبيريا، مما أدى إلى وفاة ٢١٦ شخصا، منهم بعض العاملين في مجال الرعاية الصحية. وبدأت حكومة ليبيريا، بدعم من الأمم المتحدة، حملة توعية تشتمل على رسائل إذاعية باللغات المحلية بُنت على إذاعة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وقامت بتنقيح خططها الوطنية للتصدي للمرض بدعم من منظمة الصحة

العالمية. ومع ذلك، تبين أن من الصعب تجاوز التقاليد وحالة الإنكار والمقاومة التي تبديها المجتمعات المحلية. وتلقت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مبلغ ٦١٧ ٠٠٠ دولار من صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ في ١٤ تموز/يوليه. وبينما وافقت اللجنة الثلاثية التي تضم ليبيريا وكوت ديفوار ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في آذار/مارس على تسريع وتيرة العودة الطوعية، فقد عُلِّقت العمليات الميسرة للعودة من ليبيريا إلى الوطن بناء على طلب من كوت ديفوار، واستؤنفت في حزيران/يونيه، ثم عُلِّقت مرة أخرى في تموز/يوليه في ظل موجة ثانية من انتشار الفيروس. وفي ظل مواجهة استمرار الوباء، أطلقت حكومة ليبيريا خطة معجلة في ٣٠ تموز/يوليه، وطلبت مبلغ ٢٠,٩ مليون دولار لدعم جهودها الرامية إلى التصدي لذلك الوباء.

واو - حالة حقوق الإنسان

٢١ - اتسمت حالة حقوق الإنسان بعدم وجود آليات فعالة تضمن المساءلة وتكفل حماية حقوق الإنسان؛ وبارتفاع عدد حالات العنف الجنسي والجنساني؛ بارتكاب ممارسات تقليدية ضارة.

٢٢ - وقد اشتملت الممارسات التقليدية الضارة على الاختطاف والإلحاق القسري بالجمعيات السرية وبتز الأعضاء التناسلية للإناث. وفتحت حادثتان متصلتان بجمعية بورو السرية الانتباه على الصعيد الوطني، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي لامرأة في مقاطعة غراند كيب ماونت في نيسان/أبريل، واختطاف أحد أفراد الشرطة وإلحاقه قسراً بالجمعية في مقاطعة غباربولو في أيار/مايو. وفي حزيران/يونيه، أدان كل من وزارة الداخلية والمجلس الوطني لرؤساء القبائل وشيوخها هاتين الحادثتين علناً، وأكدوا من جديد الأنظمة المتعلقة بأنشطة الجمعيات. غير أن الجناة لم تتم مساءلتهم.

٢٣ - وأحرزت الحكومة بعض التقدم في تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان وتحديد جهات الاتصال ووضع إطار للرصد. وفي آذار/مارس، بدأ تنفيذ خطة عمل وطنية بشأن الاتجار بالبشر، وينظر مجلس الوزراء في اقتراح استراتيجية لوفاء ليبيريا بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان.

زاي - الحالة الاقتصادية

٢٤ - تباطأ النمو الاقتصادي من معدل ٨,١ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٦,٨ في المائة عام ٢٠١٤، حيث تأثرت الإيرادات بانخفاض الطلب العالمي على السلع الأساسية. وارتفع معدل التضخم إلى ٩,٨ في المائة في نيسان/أبريل بسبب انخفاض أسعار الصرف. وفي الفترة

بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ ونيسان/أبريل ٢٠١٤، انخفضت قيمة الدولار الليبيري بنسبة ٢١ في المائة مقابل دولار الولايات المتحدة، وبنسبة ٦,٥ في المائة منذ منتصف كانون الثاني/يناير، مما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية لأضعف الفئات السكانية من الناحية الاقتصادية.

ثالثا - تنمية القدرات الوطنية في مجالي الأمن والعدالة

ألف - نقل المسؤوليات الأمنية

٢٥ - تواصلت عملية تسليم المهام الأمنية للبعثة وفقا للجدول الزمني المتفق عليه. وواصلت الأجهزة الأمنية الوطنية العمل بوصفها خط الاستجابة الأول، حيث تقوم البعثة بتقديم الدعم عند الحاجة. وبحلول حزيران/يونيه، كانت الوكالات الليبيرية تتولى المسؤولية عن نسبة ٨١ في المائة من مهام الحراسة الثابتة وجميع مهام الحراسة البرية لنقل النقود. ولم تعد القوات أو وحدات الشرطة المشكلة التابعة للبعثة منتشرة في أربع مقاطعات من أصل ١٥ مقاطعة، مما أحدث حالة من القلق العام. وبسبب القيود المالية والمادية التي تعاني منها الحكومة، لا يزال وجود أجهزة الأمن الوطنية ضئيلا في جميع أنحاء البلاد. وإضافة إلى تقديم الدعم، تضمن البعثة أمن المطارات الدولية، واثنين من السجون، والمواقع ذات الصلة بأمن الرئيسة. وتعكس الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ زيادة بنسبة ٢٧ في المائة في الاعتمادات المخصصة لقطاع الأمن عن السنة المالية السابقة.

باء - استراتيجية الأمن الوطني وهيكله

٢٦ - استمر استعراض استراتيجية الأمن الوطني، كما تواصلت جهود تبسيط هيكل الأمن الوطني، حيث قامت وزارة الأمن الوطني والمكتب الوطني للتحقيقات بوقف العمليات في شباط/فبراير. وفي أيار/مايو، قدمت وزارة العدل إلى الرئيسة مشروعا لقانون الشرطة من شأنه أن يكفل تحسين نظم التوظيف والترقية، فضلا عن تعزيز آليات الرقابة، مع عزل الشرطة عن التدخل السياسي. ويجري إعداد قانون للأجانب والجنسية، في حين لم توافق الهيئة التشريعية بعد على القانون المقترح بشأن المخدرات ووكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات. وأوضحت ليبيريا على وشك الامتثال للاتفاقيات الإقليمية بشأن الأسلحة الصغيرة، حيث قامت باقتناء آلتين لوسم الأسلحة في آذار/مارس لم تستخدمهما بعد، وبإجراء تعيينات في اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة.

جيم - الشرطة الوطنية الليبرية

٢٧ - على الرغم من إحراز بعض التقدم، عانت الشرطة من عدم كفاية الأفراد، ومحدودية الخدمات اللوجستية، لا سيما المركبات التي تقل كثيرا عن الاحتياجات، ومن الهيكل التنظيمي المركزي الذي أدى، إلى جانب عدم كفاية الحوافز، إلى استمرار النقص في الأفراد خارج مونروفيا. وفي العديد من المناطق، تعتمد الشرطة على البعثة لتوفير النقل وغيره من خدمات الدعم التشغيلي. وفي ٢٦ تموز/يوليه، بدأ تنفيذ خطة استراتيجية جديدة لتوجيه مزيد من أنشطة تنمية القدرات في الشرطة. وبتخرج مجندين جدد في أيار/مايو، يبلغ قوام الشرطة ٨٤٦ ٤ فردا، منهم ١٨ في المائة من الإناث. وتوجد نسبة ٢٣ في المائة من أفراد الشرطة خارج مونروفيا.

٢٨ - وظلت الإدارة في الرتب المتوسطة والعليا للشرطة الوطنية الليبرية محور تركيز الجهود الرامية إلى تحسين القيادة والتحكم، حيث أكمل حتى الآن ٧٨ فردا تدريبهم في معهد غانا للتنظيم والإدارة العامة. وفي آذار/مارس، عينت الرئيسة أربعة من كبار مسؤولي الشرطة، من بينهم ثلاثة من خريجي البرنامج. وفي تموز/يوليه، بدأ التدريب في مركز التدريب التابع للشرطة الوطنية الليبرية في هاربر، وإن كانت القيود التمويلية والتنظيمية قد أعاقت التدريب بوجه عام.

٢٩ - وقدم كل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والبعثة الدعم لإنفاذ القانون على الصعيد الوطني في وحدة مكافحة الجريمة العابرة للحدود، التي حققت بعض النجاح في العمليات، رغم عدم تخصيص اعتمادات كافية للعمليات الدائمة. وظل التعاون المشترك بين الوكالات فيما يخص جمع المعلومات الاستخباراتية والتحقيق وتنفيذ العمليات ضعيفا.

دال - مكتب الهجرة والتجنس

٣٠ - استمرت الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع المهني على مكتب الهجرة والتجنس، بما في ذلك تدريب موظفي الإدارة العليا الذي استفاد منه ٥٠ موظفا والذي انتهى في تموز/يوليه. وكانت التغييرات التي أدخلت على مستوى القيادة في حزيران/يونيه ترمي إلى تعزيز المساءلة. ومع ذلك، يحتاج المكتب إلى قدرة أكبر لمراقبة حدود ليبريا على نحو فعال، وإلى موارد مالية لتسريح حوالي ٦٠٠ فرد غير مناسبين. ويُنتظر الانتهاء من إعادة تأهيل مرفق التدريب في فويا لتدريب المجندين الجدد.

هاء - المؤسسات القضائية والقانونية والإصلاحية

٣١ - في نيسان/أبريل، بدأ تشغيل مركز العدالة والأمن في غبارنغا بالكامل، وافتُتحت محكمة دائرة تلك المقاطعة. غير أن عمليات الأفراد الذين تم نشرهم لمراقبة وضع حقوق الإنسان وتقديم المشورة بشأن العنف الجنسي والجنساني تعطلت بسبب عدم تغطية الحكومة للتكاليف المتكررة. وفي حين لم يُشرع في بناء مركزي زويدرو وهاربر، بدأ الموظفون يوفرون خدماتهم، ومنهم مراقبو حقوق الإنسان والمدعون العامون ومحامو الدفاع المجاني. وتبين من التقييمات الأولية لمركز غبارنغا أن تقديم الخدمات الأمنية قد تأخر بسبب مركزية التسلسل الإداري وهياكل القيادة، ولا بد من زيادة التوعية العامة. وعلاوة على ذلك، يتطلب الإبقاء على المراكز تمويل الحكومة للتكاليف المتكررة.

٣٢ - وعلى نحو ما أوصى به استعراض للإدارة والمساءلة أجري في عام ٢٠١٣، وضعت إدارة النيابة العامة خطة استراتيجية وبدأت تدريب ٢٠ من المدعين العامين. وواصلت المحكمة العليا جهود توحيد رسوم المحاكم ومبالغ الغرامات لزيادة الشفافية في مجال القضاء.

٣٣ - وظلت معدلات الاحتجاز قبل المحاكمة مرتفعة، حيث بلغت نسبة ٧٤ في المائة. وظل انعدام الأمن في المرافق الإصلاحية مصدر قلق، حيث وقعت سبع حالات فرار وخمس حالات اضطراب في السجون. وبدأ بناء سجن جديد في تشيزمانبورغ، قرب مونروفيا، بدعم من صندوق بناء السلام، بيد أن إكمال البناء سيتطلب تمويلاً حكومياً. وواجه مكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل نقصاً شديداً في الموظفين. وفي حزيران/يونيه، بدأ تدريب ٧٠ مجنداً، من بينهم ١٥ امرأة. ويضم المكتب ٢٦٧ فرداً، ٢٠ في المائة منهم من النساء.

واو - القوات المسلحة الليبيرية

٣٤ - تُعرّف استراتيجية الدفاع الوطني المؤرخة ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤، التي نُشرت في تموز/يوليه، دور الجيش على أنه يتمثل في حماية السلامة الإقليمية ومواجهة الكوارث ومساعدة الشرطة في حالات الطوارئ على الصعيد الوطني. ووفقاً للاستراتيجية، ينبغي أن يبلغ قوام القوة ٢ ٥٠٠ فرد بحلول منتصف عام ٢٠١٥، وهو ما يمثل زيادة قدرها نحو ٢٥ في المائة. وفي نيسان/أبريل، أكمل ١٣٤ مجنداً التدريب الأساسي، وبذلك بلغ قوام القوات المسلحة ٢٠٤٠ فرداً. ووقع وزير الدفاع على مدونة قواعد الانضباط العسكري في عام ٢٠١٣، إلا أن الهيئة التشريعية لم تصدق عليها بعد.

٣٥ - وقامت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بتدريب ١٦ من أفراد الجيش في مجال التخلص من الذخائر المتفجرة، وبذلك بلغ العدد الإجمالي لمهندسي الجيش بمستوى متوسط من التدريب ٣٢ مهندسا. وتقدم الدائرة والبعثة الدعم لوزارتي الدفاع والعدل فيما يتعلق بالطرائق والإجراءات التشغيلية والجداول الزمنية لتولي المسؤوليات عن التخلص من الذخائر المتفجرة على الصعيد الوطني.

٣٦ - وواصلت ليبريا المساهمة بفصيلة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

٣٧ - وفي ١٢ شباط/فبراير، طلبت الرئيسة شراء زورقين دفاعيين لحفر السواحل.

رابعا - بسط سلطة الدولة

ألف - سلطة الدولة

٣٨ - واصلت الحكومة تعزيز سلطتها في جميع أنحاء البلد، على الرغم من استمرار التحديات المتعلقة بتقديم الخدمات، التي كانت أكثر حدة في قطاعي الصحة والتعليم. وبيّن تقرير أصدرته لجنة الحوكمة في حزيران/يونيه هذه التحديات. وقد تعطلت الخدمات بسبب احتجاجات العاملين في مجالي الصحة والتعليم على ضعف استحقاقهم أو عدم دفعها.

٣٩ - ومنحت الحكومة الأولوية للبنى التحتية والطاقة والنقل، بما في ذلك مشاريع الكهرباء. وبدأ بناء طرق لربط مونروفيا بكوت ديفوار وغينيا، رغم أن الوصول إلى معظم أجزاء البلد ظل متعذرا، لا سيما خلال موسم الأمطار.

٤٠ - ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وسعت وزارة المالية نطاق خدمات إيداع الرواتب مباشرة لتشمل تسع مقاطعات، مما يسهل دفع المرتبات لسلطات المقاطعات ويزيد من الشفافية. وفي أيار/مايو، أجرت وكالة الخدمة المدنية والبعثة تقييمات ميدانية مشتركة كشفت أن معدل تغيب المسؤولين المحليين قد انخفض منذ نقل بعض المهام الإدارية. وبدأت وزارة الداخلية عملية إزالة الموظفين الوهميين والموظفين الذين تجاوزت أعمارهم سن العمل من سجلات الوزارة. ورأى البعض أن هذه الخطوة محاولة لإزالة الرؤساء غير المتعاونين من كشوف المرتبات، الأمر الذي يمكن أن تكون له آثار خلال الفترة الانتخابية.

٤١ - وأبقت وزارة الداخلية على تدابير تجميد صناديق تنمية المقاطعات التي فرضت في كانون الأول/ديسمبر، إلى أن تتم مراجعة حسابات عشرة من هذه الصناديق.

وفي حزيران/يونيه، بدأت جلسات الاستماع في مجلس الشيوخ لإقرار تعيينات مساعدي المفوضين لشؤون الإدارة الضريبية والمالية في المقاطعات من قبل الرئيسة من أجل إدارة الأموال.

باء - الحوكمة

٤٢ - زادت لجنة مكافحة الفساد في ليبيريا عمليات التدقيق والتحقيق في قضايا الفساد ومحكمة المتورطين فيها، واستعرضت التصريحات بالملكيات، بما فيها التصريح بملكيات الرئيس. ورغم أنها حققت في حالتين تتعلقان بمسؤولين حكوميين سابقين، فإن اللجنة لم تتخذ بعد إجراءات ضد ٣٠ شخصا يعتقد أنهم قدموا معلومات كاذبة بشأن الأصول التي يمتلكونها خلال عملية تحقق أجريت في عام ٢٠١٣.

٤٣ - وفي ١٥ أيار/مايو، استقال المدير التنفيذي للجنة المشتريات والامتيازات العامة من منصبه، مشيراً إلى امتناع مسؤولين يترأسون بعض المؤسسات العامة عن التقيد بإجراءات الشراء.

جيم - الموارد الطبيعية

٤٤ - ولّدت أنشطة التعدين والزراعة توترات بين الشركات والمجتمعات المحلية. وفي شباط/فبراير، حاولت الحكومة التوسط في نزاعين طويلي الأمد مع المجتمعات المحلية المعارضة لتوسع شركة إيكواتوريل بالم أويل (Equatorial Palm Oil) في مقاطعة غراند باسا وشركة غولدين فيروليوم (Golden Veroleum) في مقاطعة سينوي. وما زال كلا النزاعين بدون حل.

٤٥ - وفي شباط/فبراير، هدد ممثلو المجتمعات المحلية في مقاطعات غباربولو وغراند باسا ولوفا وريفرسيس بوقف أنشطة قطع الأشجار ما لم يحصلوا على الحصص التي تبلغ نسبتها ٣٠ في المائة من رسوم استئجار الأراضي المستحقة لهم بموجب القانون. والتزمت الحكومة بدفع مبلغ ١,٥ مليون دولار، وهو مبلغ تعترض عليه المجتمعات المحلية.

٤٦ - وفي شباط/فبراير، وجهت إلى المدير العام السابق لهيئة تنمية الحراجة وخمسة من كبار المسؤولين الآخرين اتهامات بالتآمر متعلقة بمنح رخص للاستخدام الخاص بصورة غير نظامية. ولا يزال أربعة وثلاثون تصريحاً قيد الاستعراض بسبب عدم الامتثال للأنظمة السارية. وفي نيسان/أبريل، تم رفع وقف اختياري لإصدار اتفاقات جديدة للإدارة المجتمعية للغابات، على الرغم من أن تحقيقاً داخلياً كشف استمرار أوجه القصور في عملية منح العقود.

٤٧ - وتضررت إيرادات الماس جراء صعوبات الرصد والتعدين غير المشروع. وحدد تقرير بعثة استعراض عملية كيمبرلي لشهر آذار/مارس ٢٠١٣، الذي نشر في أيار/مايو، مجالات عدم الامتثال لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، بما في ذلك ضعف الضوابط الداخلية والسجلات، وعدم كفاية نظام الترخيص.

٤٨ - وفي حزيران/يونيه، كشفت مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في ليبيريا في تقريرها عن إيرادات قطاع الصناعات الاستخراجية خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٢، عن تحديات من قبيل سوء حفظ السجلات في شتى الكيانات الحكومية، وأوصت باتخاذ تدابير لتحسين تحصيل الإيرادات والامتثال، بما في ذلك إجراء عمليات مراجعة حسابات إضافية وإنشاء آليات لفرض الجزاءات.

٤٩ - وفي آذار/مارس، أجرى مجلس النواب مشاورات بشأن مشروع قانون للنفط وشركة النفط الوطنية الليبرية، وتساءل المشاركون في المشاورات عن سبل استفادة الليبريين من الإيرادات المتأتية من قطاع النفط.

خامسا - المزايا النسبية لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وللفريق القطري

٥٠ - على النحو المشار إليه في تقرير الخصاص المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ (S/2012/230)، بدأت الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢ عملية نقل المسؤوليات المدنية، من خلال فهرسة المهام المدنية لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وإجراء تقييم لقدرات الفريق القطري. وكما سبق أن حذرت في ذلك التقرير، فإن هذا قد أظهر أن من غير المرجح أن يكون الفريق القطري في وضع يسمح له بأن يتحمل معظم الوظائف المدنية المتبقية للبعثة، ولذلك ينبغي أن يركز التخطيط على تحديد المهام الحاسمة التي سيتم في نهاية المطاف نقلها إلى الليبريين أو غيرهم من الشركاء من خارج الأمم المتحدة، أو وقف انسحاب بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وأظهرت هذه العملية أيضا، بالنظر إلى التطورات الإيجابية في البلد، أن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لم تعد بحاجة إلى الوفاء بمهام حماية الطفل بما يتجاوز ولايتها العامة في مجال حقوق الإنسان، نظرا لأن دعم احتياجات الأطفال من الحماية تقدمه منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

٥١ - وعملا بالقرار ٢١١٦ (٢٠١٣)، نفذت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والفريق القطري عملية متابعة من أجل تحديد المزايا النسبية لكل منهما. وتشير النتائج الأولية إلى أنه، بوجه عام، ليست هناك أي ازدواجية في الجهود، بالنظر إلى الاختلافات الجوهرية بين عمليات حفظ السلام وأعضاء الأفرقة القطرية، بما في ذلك الولايات وتوفير الموارد، فضلا

عن التخطيط المتكامل في إطار مبادرة "توحيد الأداء". وأظهرت النتائج عدة مجالات محورية لولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا تتسم بمشاركة البعثة فيها بأهمية بالغة، ويبقى التآزر مع الفريق القطري والشركاء الآخرين مهما.

٥٢ - وعلى سبيل المثال، رغم أن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا تتمتع بميزة نسبية في دعم إمكانية اللجوء إلى القضاء، يكمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تلك الأنشطة من خلال البرامج المتخصصة. وفي حين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتمتع بميزة في دعم عملية تحقيق اللامركزية على المدى الطويل، تتمتع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بنطاق جغرافي ونفوذ سياسي أكبر لدعم العملية. ويعد الدعم المقدم لاستعراض الدستور عملية محددة زمنيا وتتطلب من البعثة القيام بتيسير العملية السياسية، بينما يوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخبرة التقنية. وتضطلع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والفريق القطري أيضا بأدوار تكملية فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية وإدارة الموارد الطبيعية.

٥٣ - وسيستمر التخطيط لإعادة تشكيل مشاركة الأمم المتحدة في ليبيريا. وسيطلب التحول الفعال والمستدام من حفظ السلام قدرا كبيرا من الجهود لتأمين التمويل الطوعي لتوسيع نطاق تدخلات الفريق القطري.

سادسا - الاستعراض الاستراتيجي

٥٤ - كما أبلغت في تقرير المؤرخ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤ عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2014/342)، فإن مشاركة الأمم المتحدة في غرب أفريقيا ستتحول إلى حد كبير في السنوات القادمة، في ظل استمرار الخفض التدريجي لقوام عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وانسحابهما في نهاية المطاف. ومع أن المسار في كل من ليبيريا وكوت ديفوار لا يزال مسارا إيجابيا، فإن ثمة تحديات سياسية وأمنية خطيرة وتهديدات كامنة لا تزال ماثلة، مما يهدد بتقويض ما تحقّق من استقرار خلال العقد الماضي بتيسير من عمليات حفظ السلام الإقليمية والتابعة للأمم المتحدة. لذلك فقد حذرت في تقاريري الأخيرة المتعلقة ببعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أنه يجب اتخاذ كل الاحتياطات للحيلولة دون حدوث تراجع شديد للمكاسب التي تحققت بشق الأنفس في المنطقة. وبالتالي لا بد من التخطيط بعناية لانسحابهما في نهاية المطاف، مع ضمان أن يكونا مجهزين تجهيزا كافيا للوفاء بمهامهما التي صدر بها تكليف وتحقيق أهدافهما الاستراتيجية.

٥٥ - وقد قام فريق الاستعراضات الاستراتيجية بقيادة إدارة عمليات حفظ السلام والذي يضم مشاركين من إدارة الدعم الميداني وإدارة شؤون السلامة والأمن وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعمليات الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بزيارة إلى ليبيريا وكوت ديفوار والمنطقة الحدودية بين البلدين في الفترة من ٧ إلى ١٩ شباط/فبراير، لتقييم السياقات الاستراتيجية بغية التأكد من أن البعثات مشكّلة على النحو المناسب من أجل أداء المهام السياسية والأمنية الأساسية الموكولة إليها. وسبقت الاستعراضات دراساتاً للقدرات العسكرية والمتصلة بالشرطة لكلتا البعثتين. وتلقى أعضاء فريق الاستعراض الاستراتيجي إحاطات تفصيلية من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعمليات الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وتشاور في ليبيريا مع الرئيسة جونسون سيرليف وأعضاء في مجلس وزرائها؛ وأعضاء في الهيئة التشريعية؛ وممثلين عن الأحزاب السياسية والمجتمع المدني؛ ولجنة الحوكمة؛ وقيادة الجيش الوطني والشرطة والأجهزة الأمنية الأخرى؛ وأعضاء من الجهات المانحة والسلك الدبلوماسي؛ وفريق الأمم المتحدة القطري. وسافر الفريق أيضاً إلى مقاطعتي نيمبا وجراند غيدي على الجانب الليبيري من الحدود، وإلى توليلو على الجانب الإيفواري، بغرض التشاور مع السلطات المدنية وضباط الأمن؛ وممثلي المجتمعات المحلية، بما في ذلك الزعماء التقليديون والنساء والشباب؛ إضافة إلى اللاجئين والعائدين الإيفواريين. وترد النتائج والتوصيات المتصلة بكوت ديفوار والمنطقة الحدودية، بما في ذلك ما يتعلق بالتعاون بين البعثات، في تقرير المؤرخ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤ عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2014/342).

ألف - نتائج الاستعراض الاستراتيجي

٥٦ - ينبغي أن يوضع الاستعراض المتعلق بليبيريا في سياقه التاريخي، بما في ذلك الاستبعاد الموافق عليه دستوريا للغالبية العظمى من السكان لمدة تقرب من قرن ونصف من الزمان، ووجود أزمة سياسية منذ ربع قرن، وتعاقب حروب أهلية وحشية على مدى ١٤ عاماً. وما تم إنجازه منذ استعادة السلام في عام ٢٠٠٣، بما في ذلك العودة إلى النظام الديمقراطي في عام ٢٠٠٦، هو أمر رائع. وقد تحسنت المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، وقادت الرئيسة جونسون سيرليف إصلاحات تركز على تحويل البلد. وكما لاحظت الرئيسة، فإن رحلة ليبيريا لم تكن سهلة ولم تنته بعد.

٥٧ - وفي الوقت نفسه، فإن عملية السلام أبعد ما تكون عن الاكتمال وتواجه خطر التراجع في غياب جهود صادقة ترمي إلى معالجة المسائل الكامنة في جذور النزاع الليبيري، بما في ذلك الاستبعاد والإفلات من العقاب. وقد تبين من الاستعراض وجود بيئة سياسية مشحونة اتسمت بانعدام الثقة العميق لدى الجمهور في الحكومة والجهات السياسية الفاعلة

الأخرى، وعدم الثقة في المؤسسات الوطنية. وقدم العديد من المحاورين تقييما واقعيا للتصور المتنامي لانعدام الإرادة السياسية وأعربوا عن مدى إلحاح السعي إلى إجراء عملية مصالحة وطنية شاملة، وتعزيز الحكم الرشيد، أو السعي إلى تحقيق إصلاحات سياسية ترمي إلى توسيع الحيز السياسي والتصدي للمظالم التاريخية العميقة الجذور في النسيج السياسي والاقتصادي والاجتماعي في ليبيريا. وفي الوقت نفسه، أشار ممثلو المجتمع المدني ووسائل الإعلام، مؤكدين دورهم في المجتمع الديمقراطي، إلى أمثلة لما تبديه الحكومة من عداوة وما تنتهجه من أساليب وصفوها بأنها عقابية وتبث الخوف في النفوس.

٥٨ - وقد تأثرت الديناميات أيضا بالأعمال التحضيرية لانتخابات مجلس الشيوخ في تشرين الأول/أكتوبر والمناورات قبل انعقاد الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٧. وقدر بعض المحاورين، مشيرين إلى نقل السلطة المتوقع إلى حكومة جديدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أنه ينبغي تحقيق المزيد من التقدم خلال فترة ولاية الإدارة الحالية بالنظر إلى خبرتها وسمعتها الدولية. والأمر الأكثر إلحاحا هو الجهود الرامية إلى إصلاح هيكل الحكم في فترة ما قبل الحرب، التي ينظر إليها على نطاق واسع على أنها تمكّن نخبة صغيرة من الانتفاع دون عقاب من الفساد والمحاباة والمحسوبية، في حين أن معظم المواطنين لا يزالون ينتظرون ثمار السلام التي وعدوا بها.

٥٩ - ولم يكن هناك أي تهديد عسكري واضح في ليبيريا منذ عدة سنوات. ومع ذلك، لا تزال ثمة مخاطر ناجمة عن الاضطرابات المدنية وعنف الغوغاء، التي تندلع بسرعة وتتصاعد في كثير من الأحيان بما يتجاوز قدرة مؤسسات الأمن الوطني. وعلاوة على ذلك، لا تزال ثمة مخاطر يمكن أن تتفاقم من جراء التهديدات الكامنة، وقد أدى الكثير منها إلى الحرب الأهلية، بما في ذلك الانقسامات العميقة التي تتسم بالتوترات العرقية والإقليمية، وعدم المساواة الاقتصادية والتنافس على الموارد الوطنية، والمنازعات على الأراضي، وعدم اكتمال إدماج المقاتلين السابقين. وأعرب عن قلق بالغ أيضا إزاء الأعداد الكبيرة من الشباب العاطلين عن العمل وغير المهرة الذين ليس لديهم ما يفقدونه من العنف أو غيره من السلوكيات المعادية للمجتمع، والذين هم عرضة للتلاعب لأغراض سياسية أو غيرها.

٦٠ - وفي عام ٢٠١٢، اتفقت الأمم المتحدة وحكومة ليبيريا على أن التسليم التدريجي للمسؤوليات الأمنية للبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا سيجري تدريجيا على مدى سنتين إلى ثلاث سنوات، وخلال هذه الفترة ستعجل الحكومة بعملية بناء القدرات الأمنية الوطنية. وتم كذلك الاتفاق على الجمع بين التسليم التدريجي للمسؤوليات الأمنية للبعثة على المستويين الجغرافي والوظيفي، وفي الوقت نفسه ستقوم البعثة بمواصلة السحب التدريجي للقوات

العسكرية. وحتى الآن، لم يقع أي حادث أمني كبير في المناطق التي لم يعد فيها وجود عسكري تابع للبعثة، على الرغم من أن الشعور العام بعدم الأمن مرتفع نظراً لأن نشر عدد إضافي من أفراد الأمن الوطني في تلك المناطق كان محدوداً في ظل القيود المتعلقة بالميزانية والقيود الأخرى.

باء - توصيات الاستعراض الاستراتيجي

٦١ - بالنظر إلى التوقعات بأن فترة الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٧ ونقل السلطة لاحقاً إلى إدارة جديدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ ستكون فترة حساسة للبلد، فإن عملية نقل المسؤوليات الأمنية، وعلى وجه التحديد التسليم الكامل للمهام الأمنية لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى السلطات الوطنية، ينبغي أن ينتهي في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٦. وهذا من شأنه أن يوفر للحكومة ما يقرب من عامين من أجل توطيد جهودها المبذولة للاضطلاع بجميع مسؤولياتها الأمنية، بما في ذلك المسؤوليات الأكثر حيوية للأمن الوطني. كما قُدِّر أن عدم إحراز تقدم في عمليات حساسة من قبيل المصالحة الوطنية والإصلاحات السياسية الشاملة أسهم في استمرار الفصل بين الإنجاز التنفيذي لإصلاح القطاع الأمني وإدارة القطاع الأمني. وبالتالي، وفي هذه المرحلة من التعافي بعد انتهاء النزاع في ليبيريا، ارتئي أن هناك حاجة إلى إعادة النظر في دعم الأمم المتحدة المقدم للبلد. وبالتالي يوصى بإجراء المزيد من التعديلات على العنصر العسكري وعنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، على النحو المفصل في الفرع ثامننا أدناه، وفي الوقت نفسه أيضاً تعزيز ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في المجالات الحاسمة المتعلقة بالمصالحة الوطنية والعمليات السياسية، بما في ذلك تعزيزها من خلال دور المساعي الحميدة بشكل صريح للممثلة الخاصة.

سابعاً - بعثة تقييم الاحتياجات الانتخابية

٦٢ - طلبت لجنة الانتخابات الوطنية الليبيرية، في رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، مساعدة الأمم المتحدة في الإعداد للانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وبناء على ذلك، أوفد وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، بصفته منسق الأمم المتحدة لأنشطة المساعدة الانتخابية، بعثة لتقييم الاحتياجات الانتخابية إلى ليبيريا في الفترة من ٢ إلى ١٣ أيار/مايو، ضمت ممثلين عن إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦٣ - وأجرت بعثة التقييم مشاورات موسعة مع أصحاب المصلحة الليبريين والدوليين، بمن فيهم اللجنة؛ والوزراء وغيرهم من كبار المسؤولين الحكوميين؛ وقضاة المحكمة العليا؛ والمشرعون؛ ولجنة الحوكمة؛ ولجنة استعراض الدستور؛ وممثلو الأحزاب السياسية المعارضة والمجتمع المدني؛ ووسائل الإعلام؛ وأعضاء الجهات المانحة والسلوك الدبلوماسي؛ وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا؛ وفريق الأمم المتحدة القطري. وأجرت البعثة تقييما للبيئة السياسية والانتخابية والإطار القانوني والمؤسسي للانتخابات، وقدرة الجهات الوطنية المعنية بالانتخابات، من أجل صياغة توصيات بشأن المساعدة الانتخابية التي ينبغي أن توفرها الأمم المتحدة. واستندت بعثة التقييم في توصياتها إلى متطلبات بناء القدرات الوطنية لإجراء العمليات الانتخابية.

ألف - النتائج التي توصلت إليها بعثة التقييم

٦٤ - يتم بالفعل تركيز قدر كبير من الاهتمام على الانتخابات الرئاسية الثالثة في ليبيريا في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وسط تكهنات حول من سيخلف الرئيسة جونسون سيرليف التي تقضي حاليا ولايتها الأخيرة في منصب الرئيس من الناحية الدستورية. وفي الوقت نفسه، يجري العمل على قدم وساق للتحضير للانتخابات مجلس الشيوخ لعام ٢٠١٤. وشرعت العديد من الأحزاب في القيام بجهود لتوطيد القيادة وغيرها من الهياكل الحزبية، مما تسبب في إحداث نزاعات داخل بعض الأحزاب السياسية، في حين أن فترة الحملة الانتخابية من المقرر أن تبدأ في ١٢ آب/أغسطس. وأدى الاهتمام الكبير الذي تحظى به هذه الانتخابات إلى تصاعد التوترات فيما بين الأحزاب السياسية، وبينها وبين اللجنة في ظل غياب منبر للحوار يعمل بشكل كامل. وكان إلغاء تسجيل بعض الأحزاب أيضا ماثرا للجدل.

٦٥ - وما زالت الحالة مستقرة وإن كانت هشة، بالنظر إلى التوترات الكامنة التي يمكن أن تتفاقم خلال الفترة الانتخابية، ما لم يتم التصدي للتحديات السياسية والاجتماعية على النحو الواجب وما لم تجن المجتمعات المحلية ثمار التنمية الاجتماعية - الاقتصادية على نحو منصف، وبما يعود بالنفع على الشباب العاطل عن العمل. وأعرب المحاورون أيضا عن عدم الارتياح إزاء أمن الانتخابات بينما تواصل البعثة خفض عدد أفرادها، بالنظر إلى بطء عملية بناء قدرات الأمن الوطني.

٦٦ - ويجري بذل جهود تهدف إلى تنقيح الإطار القانوني للانتخابات. ويمكن أن تترتب على استعراض الدستور آثار بالنسبة لانتخابات عام ٢٠١٧، نظرا لأنه تم اقتراح عدة مسائل ذات صلة بالانتخابات ونطاق التعيينات الرئاسية. ووفقا للدستور، سيتعين إجراء استفتاء

وطني بشأن كل تغيير مقترح بعد موافقة الهيئة التشريعية بسنة واحدة على الأقل. ويجري استعراض القانون الانتخابي منذ عام ٢٠١٢، وتم عرض مشروع مقترح على الهيئة التشريعية يمنح اللجنة المزيد من الاستقلال الذاتي، رغم تمسكه ببعض البنود محل الخلاف من قبيل منح الرئيس صلاحية تعيين أعضاء اللجنة السبعة جميعهم، رهنا بإقرار مجلس الشيوخ، وهو ما تعتبر أحزاب المعارضة على أنه يمس باستقلال اللجنة وحيادها.

باء - توصيات بعثة التقييم

٦٧ - بالنظر إلى احتمال تصاعد التوترات السياسية والاجتماعية، فضلا عن تاريخ العنف الانتخابي في ليبيريا، أوصت البعثة بأن تضاعف جميع الأطراف الليبرية صاحبة المصلحة، بدعم من الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين، جهودها الرامية إلى تيسير الحوار البناء وأن تتخذ تدابير أخرى بهدف توفير ضمانات معقولة لقبول جميع أصحاب المصلحة نتائج الانتخابات. وأوصت اللجنة أيضا بأن تتلقى اللجنة الاستشارية المشتركة بين الأحزاب، التي توفر محفلا للحوار وإشراك الأحزاب السياسية، المزيد من الدعم من أجل تعزيز فعاليتها. ولا بد أيضا من بذل جهود من أجل تعزيز مشاركة النساء في العمليات الانتخابية كناخبات ومرشحات على حد سواء.

٦٨ - ونظرا للمسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق المؤسسات الليبرية عن تنظيم وإجراء الانتخابات، ارتأت البعثة أن بناء القدرات المحلية، بما في ذلك القدرات اللازمة لتوفير الخدمات اللوجستية، ينبغي أن يكون محور التركيز الرئيسي للمساعدة الانتخابية الدولية، التي سيتم توفيرها في الغالب من خلال مشروع يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وستحتاج اللجنة إلى وضع حلول مستدامة من أجل التصدي للتحدي المستمر المتمثل في الوصول إلى المناطق النائية لإجراء العمليات الانتخابية.

٦٩ - وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ليست مكلفة حاليا بتقديم المساعدة الانتخابية. وأوصت البعثة بأن يتم تنقيح ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بحيث تشمل توفير الدعم اللوجستي لتيسير الوصول إلى المناطق النائية خلال انتخابات عام ٢٠١٤. وينبغي أن تعمل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أيضا عن كثب مع أصحاب المصلحة الوطنيين من أجل دعم العمل على استحداث آلية لتنسيق شؤون الأمن الوطني تشارك فيها جميع المؤسسات التي لها دور في توفير أمن الانتخابات أو تمويله أو الإشراف عليه.

٧٠ - وينبغي لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، طوال فترة وجودها في ليبيريا، بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن تنسق المساعدة الانتخابية لضمان الاتساق وتفادي الازدواجية. وينبغي أن يكون أيضا للبعثة ولاية دعم أصحاب المصلحة الليبريين في هيئة بيئة مفضية إلى إجراء انتخابات سلمية، بوسائل من بينها دور صريح للمساعي الحميدة يسند للممثلة الخاصة.

ثامنا - التعديلات المقترحة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

ألف - العنصر العسكري

٧١ - على النحو المشار إليه في تقارير السابقة، ما فتئت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا تقلص من عدد أفرادها بصورة تدريجية منذ عام ٢٠٠٦، وبذلك انخفض قوام البعثة من الأفراد العسكريين من ذروته البالغة ٢٥٠ ١٥ فردا إلى ٦١٩ ٤ فردا في الوقت الحالي. وتتألف القوة من أربع كتائب من المشاة، بما في ذلك قوة للرد السريع بحجم كتيبة (٢ ٧٥٠ فردا)؛ ومقر القوة (٨٢ من ضباط الأركان)؛ ووحدات تمكينية (١ ٦٥٤ فردا)؛ و ١٣٣ مراقبا عسكريا.

٧٢ - وفي تقرير الخاص المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ (S/2013/230)، قدمت توصيات من أجل مواصلة تخفيض قوام بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على ثلاث مراحل حتى منتصف عام ٢٠١٥، مع مراعاة بيئة التهديدات المحيطة بالبعثة وتقييم الوقت اللازم لبناء القدرة الوطنية على تولي مسؤوليات الأمن التي تضطلع بها البعثة، وبذلك يصبح قوام البعثة نحو ٣ ٧٥٠ فردا يتركزون في مونروفيا والمناطق الحدودية الحساسة. وأيد مجلس الأمن تلك التوصيات بموجب قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢) و ٢١١٦ (٢٠١٣)، مع إعادة تأكيد مسؤولية الحكومة الرئيسية عن الأمن وحماية المدنيين. وأنجزت المرحلة الثانية من الخفض التدريجي للقوات في حزيران/يونيه ٢٠١٤؛ وبالتالي، فإن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لم يعد لها وجود عسكري في سبع مقاطعات من أصل ١٥ مقاطعة.

٧٣ - وبسبب التحديات التي تواجهها الحكومة في الاضطلاع بالمزيد من المسؤولية الأمنية، سيكون من الحكمة الإبقاء على الجدول الزمني المتفق عليها في عام ٢٠١٢ للخفض التدريجي للبعثة، وهو ما سيترتب عليه مواصلة خفض قوام البعثة بمقدار ٩٨٨ من الأفراد العسكريين بحلول منتصف عام ٢٠١٥، بحيث يصبح قوام البعثة ٦٣١ ٣ فردا، بما في ذلك نشر ثلاث كتائب في مونروفيا، وعلى الحدود مع كوت ديفوار وغينيا. وعلى وجه التحديد، ستشمل التعديلات ما يلي: (أ) إعادة كتيبة الرد السريع إلى الوطن (٦٥٠ فردا)

وعناصر التمكين العسكري، بما في ذلك وحدة هندسية واحدة (١٩١ فرداً) وعناصر نقل (٣٠ فرداً)، ومستشفى عسكري (٦٠ فرداً)، وضباط أركان (٢٩)، ومراقبون عسكريون (٢٨).

٧٤ - ومع ذلك، قد يكون من الممكن الإسراع بوتيرة تقليص الوجود العسكري، مع مراعاة عدم وجود خطر عسكري واضح، وضمان أن تحتفظ البعثة في الوقت نفسه بقدرات تمكينية حيوية، وبذا يصبح قوام بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ٦١٩ ٢ فرداً بحلول منتصف عام ٢٠١٥. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إعادة الكتيبة والعناصر التمكينية إلى موطنها الأصلي على النحو المفصل في الفقرة ٧٣ أعلاه، بالإضافة إلى الكتيبة المنتشرة على الحدود مع غينيا (٧٠٠ فرد)، وكذلك الأصول الهندسية الإضافية (٢٠٧ من الأفراد) وعناصر النقل الإضافية (١٠٥ أفراد).

٧٥ - وفي إطار كلا الخيارين، ومن أجل إبراز الأثر العسكري، ستركز بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على المناطق الشديدة الخطورة، مع التحول إلى وضع يكسبها قدرة أكبر على التنقل، مما يتطلب الاحتفاظ بجميع ما لديها من طائرات عمودية عسكرية، وتعزيز الوعي بالأوضاع السائدة وقدرات الإنذار المبكر. وستواصل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا حماية السكان في حدود قدراتها ومناطق انتشارها، دون المساس بالمسؤولية الرئيسية للسلطات الليبرية.

٧٦ - وفي ضوء التوصية بإتمام عملية نقل المسؤوليات الأمنية بحلول منتصف عام ٢٠١٦، سيكون من الممكن مواصلة خفض التدرج للبعثة بحلول ذلك الوقت، ليصبح قوام البعثة عبارة عن كتيبة واحدة وعناصر التمكين اللازمة بحلول منتصف عام ٢٠١٦، على أن تدمج في مونروفيا، من أجل توفير القدرة على الاستجابة السريعة لمساعدة دوائر الأمن الوطني في حماية السكان حسب الاقتضاء. ويمكن أن توفر قوة الرد السريع الإقليمية المقرر إنشاؤها في إطار عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢١٦٢ (٢٠١٤) الدعم على أوسع نطاق ممكن إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في حال حدوث تدهور خطير في الحالة الأمنية في ليبيريا، دون المساس بمسؤوليتها الأساسية عن توفير الأمن في كوت ديفوار.

باء - عنصر الشرطة

٧٧ - في ١ آب/أغسطس، بلغ قوام عنصر الشرطة في البعثة ٤٣٤ فرداً، من أصل قوام مأذون به قدره ١٧٦٣ فرداً يشمل ٤٩٨ مستشاراً للشرطة و ٢٦٥ فرداً في عشر وحدات للشرطة المشكلة، و ٣٢ من مستشاري شؤون الإصلاحات. وهناك الآن ثمانية

وحدات للشرطة المشكلة منتشرة في ليبيريا؛ وثلاث وحدات في مونروفيا؛ ووحدة في كل من غبارنغا وغرينفيل وفوينجاما؛ وقد قسمت إحدى الوحدات إلى وحدتين لتغطية تومانبورغ وبوكانان، وقسمت وحدة أخرى إلى وحدتين لتغطية زويدرو وهاربر.

٧٨ - وأذن مجلس الأمن في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢) بنشر ثلاث وحدات شرطة مشكلة إضافية. وعلى النحو المشار إليه في تقرير الأخير، تم نشر وحدة واحدة من أجل توفير الدعم المؤقت لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في كانون الثاني/يناير، بينما تم تحويل بعثة أخرى لدعم بدء تشغيل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ويمكن عمليا الاحتفاظ بعنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بالمستوى الحالي للنشر الذي يتألف من ثماني وحدات للشرطة المشكلة. ولكن، وبالنظر إلى زيادة الاحتياجات لدعم تطوير دوائر الأمن الوطني، لا يوصى بتخفيض عدد مستشاري الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وسيتم تعيين مستشارين إضافيين ضمن الحد الأقصى المأذون به من أجل دعم جهود الإصلاح التي تبذلها دائرة المهجرة الوطنية.

جيم - الآثار المترتبة على تقديم الدعم

٧٩ - تشكل الهياكل الأساسية المتردية والمحدودة في ليبيريا تحديات فريدة من نوعها لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وخلال موسم الأمطار الذي يستمر ستة أشهر، تصبح الطرق غير صالحة للسير، ولا تسمح بإجراء تحركات لوجستية كبرى، وتحتاج إلى الإصلاح خلال موسم الجفاف للسماح بعمليات النقل. ولا توجد بدائل تجارية داخل البلد لوحدة الهندسة العسكرية التابعة للبعثة التي تجعل خطوط الإمدادات البالغة الأهمية مفتوحة على الدوام؛ وهناك أيضا أوجه قصور بالغة في النظام الطبي الوطني. وبالرغم من خفض القوام العسكري لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، ما زال من الضروري أن تقوم البعثة بتوفير الدعم للموظفين المدنيين، بما في ذلك عناصر الشرطة المنتشرة في جميع أنحاء البلد. وبينما يمكن شراء بدائل تجارية لعناصر التمكين العسكري بالبعثة من خارج ليبيريا، فمن شأن هذا الخيار أن يكون باهظ التكاليف. وبالنظر إلى التحديات اللوجستية الجسيمة، يجب أن تحتفظ بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بقدرات تمكينية عسكرية طوال فترة وجودها في ليبيريا، وإلا فلن تتمكن البعثة من الاضطلاع بولايتها. وقد أشير على الحكومة والفريق القطري بتحديد خيارات بديلة لسبل وصولهما إلى المناطق النائية بمجرد أن يتم سحب العناصر التمكينية بالبعثة.

دال - سلامة الموظفين وأمنهم

٨٠ - تتحمل الحكومة المسؤولية الرئيسية عن ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومنشأتها. وبينما يجرى تطوير القدرة على الاضطلاع بهذه المسؤولية، تعتمد الأمم المتحدة على بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لدعم هيكل أمن المدنيين التابع لها، الذي يكفي في مناطق البلد التي لا يوجد بها قوات تابعة للبعثة، حيث يقدر مستوى الخطر الذي تتعرض له المنظمة في هذه المناطق بأنه منخفض. ومنذ ١ شباط/فبراير، أبلغ عن ثلاثة حوادث سطو مسلح استهدفت موظفي الأمم المتحدة، بالإضافة إلى وقوع ٣٠ جريمة غير متصلة بالأسلحة. ولقي موظفان وطنيان وأحد الجنود وضابط شرطة حتفهم.

تاسعا - الآثار المالية

٨١ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٩١/٦٨ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، مبلغ ٤٢٧,٣ مليون دولار، أي ما يعادل نحو ٣٥,٦ مليون دولار شهريا، للإنفاق على بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وقررت الجمعية العامة، بموجب القرار نفسه، أن يُقسّم بين الدول الأعضاء، دون أن يشكل ذلك سابقة، مبلغ قدره ٢١٣,٦ مليون دولار مخصص للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ فحسب. وفي حالة قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، فستنحصر تكلفة الإنفاق على البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ في المبالغ التي وافقت عليها الجمعية العامة.

٨٢ - وفي ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٤، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ما قدره ١٤٧,٥ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ما قدره ٧٤٧,٩ مليون دولار.

٨٣ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، بلغ مجموع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات ووحدات شرطة مشكّلة نحو ١٣,١ مليون دولار. وسُددت تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكّلة والمعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤ على التوالي، وفقا لجدول التسديد الفصلي.

عاشرا - ملاحظات

٨٤ - ستكون انتخابات مجلس الشيوخ المقرر تنظيمها في تشرين الأول/أكتوبر اختبارا فاصلا بالنسبة لانتخابات ليبريا الرئاسية التي ستجري في عام ٢٠١٧ والتي ستكون الثالثة من نوعها منذ انتهاء النزاع، وستشكل نقطة تحوّل ومقياسا لاستمرار الاستقرار. وهيأت الانتخابات المجال لإعادة تحديد التحالفات السياسية ولتصاعد التوتر، وأدت في الوقت نفسه إلى حدوث اشتباكات في مناطق الامتيازات. وإنني أرحب باستعداد اللجنة الانتخابية الوطنية لمواصلة الحوار مع الأحزاب السياسية، ويمثل ذلك عاملا مهما في إدارة أية عملية انتخابية موثوق بها، حتى أثناء مواجهتها للتحديات الشديدة. وأود أيضا أن أحث الحكومة على ضمان توفير ما يكفي من التمويل لتنظيم الانتخابات.

٨٥ - وفي عام ٢٠١١، نظمت اللجنة الانتخابية الوطنية انتخابات اعتبر المراقبون الدوليون بوجه عام أنها ذات مصداقية، ولو أنها كانت مثار نزاعات، منها ما تجسّد في مقاطعة المعارضة للانتخابات ونشوب أعمال عنف عشية الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، مما دفع الجهات المعنية على الصعيد الوطني والدولي إلى التشديد على الضرورة الملحة للقيام بإصلاحات دستورية وانتخابية لتحسين التصورات فيما يتعلق بشرعية الانتخابات وشفافيتها ونزاهتها وشمولها للجميع. ولذلك، فإن استمرار تصور المعارضة بأن اللجنة متحيزة، واستياء عامة الناس من أداء القطاع العام، والمناخ السياسي ككل، مدعاة للقلق. وستستجيب الأمم المتحدة لطلب المساعدة الانتخابية الذي تقدمت به ليبريا من أجل الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، وذلك في المقام الأول عن طريق مشروع يُديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٨٦ - ومن دواعي تفاؤلي أن الحالة الأمنية ظلت هادئة في الوقت الذي يجري فيه خفض التدرجي لقوام البعثة، وأرحب بالتعاون الممتاز بين الحكومة والبعثة في مجال التخطيط للمرحلة الانتقالية. ورغم التقدم المحرز في عملية تسليم المهام الأمنية وفقا للجدول الزمني المتفق عليه، فإن الوجود المحدود للسلطات الأمنية الوطنية والضغط التعجيزية على الموارد يثيران القلق بشأن القدرة الوطنية على سدّ الثغرات على نحو مستدام. ومن المشجع أن الحكومة اقترحت زيادة المخصصات للقطاع الأمني في الميزانية الوطنية للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ رهنا بموافقة الهيئة التشريعية عليها؛ إلا أنه لا تزال هناك حاجة ماسة إلى إيجاد مصادر للتمويل لسدّ الثغرات الملحة لدى الشرطة الوطنية الليبرية على الصعيد اللوجستي وعلى صعيد القدرة على التنقل.

٨٧ - كما أود التشديد على الحاجة الماسة إلى وضع استراتيجية شاملة لمعالجة أوجه القصور المؤسسي التي ستتجلى بشكل أوضح عند تولي المؤسسات الليبرية لمزيد من

المسؤوليات الأمنية. وسيكون من المهم أن تضع الحكومة خطة محددة، مرفوقة بمداول زمنية ونقاط مرجعية، لبناء قطاعها الأمني بالاقتران مع الخفض التدريجي لقوام البعثة، وأن تحدد الخطة تفاصيل الجوانب القيادية والتنسيق والرصد والموارد. ومن الضروري الحفاظ على زخم الجهود المبذولة لتأهيل الشرطة الوطنية الليبرية مهنيًا. وتكتسي آليات الرقابة بدورها أهمية بالغة، وأودّ في هذا الصدد أن أحث على التبكير باعتماد قانون الشرطة. وقد استحسننا أيضا أن العديد ممن عُيّنوا مؤخرًا في مناصب القيادة العليا للشرطة كانوا يعملون ضمن صفوفها، وأودّ أن أحث على إدخال المزيد من الإصلاحات على سياسات الترقية والقوى العاملة، وذلك للحد من الإفراط في تركيز قوات الشرطة في مونروفيا.

٨٨ - وأحرزت لجنة مراجعة الدستور تقدما هاما رغم مواجهتها لعقبات جسيمة، منها ضيق الوقت، وقلق المجتمع المدني الناجم عن وجود اعتقاد باتخاذ قرار مسبق بمحصر نطاق مراجعة الدستور. وأودّ أن أؤكد لجميع الأطراف أهمية أن تكون العملية عملية شفافة تشمل الجميع وتُلبي توقعات كافة المواطنين الليبريين.

٨٩ - ولا يزال يساورني القلق إزاء البطء في المضي قدما بتحقيق مصالحة وطنية حقيقية، بطرق منها معالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية، وتعزيز الحكم الخاضع للمساءلة، وإرساء الأسس الديمقراطية للبلد التي تجسد تطلعات جميع الليبريين، وأودّ أن أحث شعب ليبريا وحكومته على تجديد الوعي بالحاجة الملحة لإنجاز العمل الهام المتمثل في تكوين أمة موحدة من أجل المستقبل، ومعالجة انقسامات الماضي في الوقت نفسه. ويتيح حلول الذكرى السنوية الخامسة لإصدار لجنة تقصي الحقائق والمصالحة لتقريرها الهام في نهاية حزيران/يونيه فرصة للمساعدة على إحداث تحولات في النسيج الاجتماعي والمؤسسي للبلد.

٩٠ - فالموارد الطبيعية ضرورية لاقتصاد ليبريا، وينبغي أن تمنح فوائد متكافئة تمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية للجميع وتوطيد السلام. وأمام الحكومة دور بالغ الأهمية لتقوم به في تخفيف حدة النزاعات وتعزيز الشفافية والحد من الفساد. وفي هذا الصدد، أودّ أن أحث الحكومة على تنفيذ آليات ملائمة للاستشارة وتسوية المنازعات، وتسريع سير المبادرات الجارية لإصلاح الأراضي.

٩١ - وأحرز تقدم هام في تطبيق اللامركزية في توفير خدمات العدالة والأمن بواسطة المركز الموجود في غبارنغا، وبدء تقديم الخدمات في مراكز سُتُنشأ مستقبلا في زويدرو وهاربر. غير أنه سيكون من الأهمية بمكان أن تغطي الحكومة التكاليف المتكررة للمراكز. ومن دواعي القلق استمرار ارتفاع معدلات العنف الجنسي والجنساني، وأودّ أن أكرر التأكيد على أهمية التصدي للإفلات من العقاب وتعزيز سيادة القانون في جميع أنحاء البلد.

٩٢ - وشهدت غينيا وليبيريا وسيراليون تفشّي مرض فيروس الإيبولا بشكل فتاك أودى بحياة عدد كبير من الأشخاص. وأود أن أعرب عن تقديري للعاملين في مجال الرعاية الصحية على الصعيدين الوطني والدولي، وللقيادة المجتمعيين، الذين لقوا حتفهم وهم يعملون على معالجة المرضى وتوعية الناس بهذا الفيروس الشديد العدوى. وفي البلدان الثلاثة جميعها، يقوض الخوف والإنكار وانعدام الثقة الجهود التي يبذلها النساء والرجال الذين يتحلون بالشجاعة في سعيهم لمنع استمرار انتشار هذا المرض. وأرحب بالجهود التي تبذلها الحكومات من أجل كبح الفيروس. وستواصل الأمم المتحدة تقديم كامل الدعم لهذه الجهود، وأناشد الشركاء أن يدعموا على وجه السرعة وبسخاء حكومات هذه البلدان الثلاثة في السيطرة على هذا الوباء الخبيث.

٩٣ - وفي ما يتعلق بتورط عدد من الليبريين الثلاثة عشر المدانين بجريمة الارتزاق في مقتل سبعة من حفظة السلام التابعين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في حزيران/يونيه ٢٠١٢، أود أن أكرر الإعراب عن تطلعي لأن تقدّم ليبريا وكوت ديفوار مرتكبي هذه الجريمة الدولية إلى العدالة، وأن تُدمج ليبريا نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في تشريعاتها المحلية. وأرحب بمواصلة الجهود الرامية إلى تنفيذ استراتيجية اتحاد نهر مانو للحفاظ على الأمن عبر الحدود، وأشجع الحكومتين على العمل معا ضمن هذا الإطار، وبدعم من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، والأفرقة القطرية للأمم المتحدة.

٩٤ - ولا تزال مؤسسات ليبريا ضعيفة، مما يحد من قدرة الحكومة على تقديم الخدمات إلى مواطنيها في معظم القطاعات. وسيطلب بناء مؤسسات وطنية مهنية وفعالة وذات مصداقية بذل الحكومة لجهود متجددة لضمان تخصيص الموارد المالية والبشرية المناسبة، وإجراء إصلاحات لتعزيز الشفافية. وفي هذا الصدد، أرحب بالتدابير المتخذة، من قبيل اعتماد مدونة لقواعد السلوك لموظفي الخدمة المدنية، وأحث على تنفيذ سياسات تكميلية للتصدي لاستمرار انعدام المساءلة، بسبل منها تحويل لجنة مكافحة الفساد صلاحية فرض جزاءات.

٩٥ - وفي هذه المرحلة، لا بد لنا من إعادة بلورة تصوّر لدور الأمم المتحدة في ليبريا، في ظل قيام بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بتعزيز تركيزها على إنجاز المهام السياسية والأمنية الأساسية. ولهذا، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة لمدة عام واحد، أي حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، إلى جانب تكميل الدور السياسي الذي تقوم به ممثلي الخاصة بتكليف صريح بالاضطلاع بمهمة المساعي الحميدة التي ستركز على تيسير المصالحة الوطنية والإصلاح السياسي، وهيئة بيئة تساعد على إجراء انتخابات سلمية وشفافة مع إيلاء العناية

الواجبة لسيادة القانون. وأوصي أيضا بأن تُكَلَّف البعثة بتوفير الدعم اللوجستي لانتخابات مجلس الشيوخ التي ستُجرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، على أن يقتصر الدعم على تيسير الوصول إلى المناطق النائية. وسيركز الدعم الذي ستقدمه الأمم المتحدة للعمليات الانتخابية اللاحقة على تعزيز تنسيق المساعدة الدولية سعياً لكفالة الاتساق وبناء القدرات الوطنية.

٩٦ - ورغم أن ليبريا لم تعد تواجه أي تهديد عسكري بين، فإن المؤسسات الأمنية الوطنية لا تزال تعمل على تنمية قدرتها على حفظ الاستقرار وحماية السكان من دون تلقي الدعم من عملية لحفظ السلام. ولذلك، أود التوصية بتقليص عدد الأفراد النظاميين في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، على النحو المبين في الفقرتين ٧٣ و ٧٨ من هذا التقرير، مما سيسفر عن قوام مأذون به يبلغ ٣ ٦٣١ من الأفراد العسكريين و ١ ٥١٥ من أفراد الشرطة بحلول منتصف عام ٢٠١٥. وسيكون مجال التركيز الأساسي للبعثة هو حماية المدنيين في حدود قدراتها وفي مناطق انتشارها.

٩٧ - وفي معرض استشراف الفترة الحساسة التي ستعرفها ليبريا بداية من عام ٢٠١٧، أوصي كذلك بإنهاء عملية نقل المسؤوليات الأمنية بحلول منتصف عام ٢٠١٦، وعندها سيتعين على الحكومة أن تتحمل كامل المسؤولية الأمنية في جميع أنحاء البلد. ومن ثم ستتقلص البعثة لتتألف من كتيبة واحدة ومن العناصر التمكينية الملائمة، أو نحو ١ ٥٠٠ جندي، بحلول منتصف عام ٢٠١٦، وسيظل هؤلاء هناك حتى انسحاب البعثة. وإني أرحب باعتماد القرار ٢١٦٢ (٢٠١٤) الذي يأذن بإنشاء قوة إقليمية للرد السريع ضمن عملية الأمم في كوت ديفوار، يمكن نشرها في ليبريا في حالة حدوث تدهور خطير في الوضع الأمني، كما أرحب بموافقة القرار على استخدام جميع أصول الطيران العسكري لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في كلا البلدين. وكيفما كان الحال، ستحتاج ليبريا لتلقي دعم طويل الأجل للحفاظ على مؤسساتها، وينبغي أن تبحث الخيارات المتاحة لإقامة شراكات ثنائية أو إقليمية في إطار التحضير لانسحاب البعثة منها.

٩٨ - وأود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاصة في ليبريا، كارين لاندغرين، ولجميع الأفراد المدنيين والنظاميين التابعين للأمم المتحدة لالتزامهم بتحقيق السلام في ليبريا. كما أعرب عن امتناني لجميع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، وللاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، والمنظمات الإقليمية الأخرى، والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء الآخرين على ما يقومون به من توطيد السلام في ليبريا.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا: قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في
١ آب/أغسطس ٢٠١٤

البلد	العنصر العسكري			الشرطة المدنية
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	
الأرجنتين	صفر	صفر	صفر	١٢
بنغلاديش	١٣	٧	٥٠٨	١٥
بنن	١	١	صفر	صفر
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	٢	١	صفر	صفر
البوسنة والهرسك	صفر	صفر	صفر	٩
البرازيل	٢	٢	صفر	صفر
بلغاريا	١	صفر	صفر	صفر
الصين	٢	٦	٥٥٨	١٩
كرواتيا	صفر	٢	صفر	صفر
الجمهورية التشيكية	صفر	صفر	صفر	صفر
الدانمرك	٣	٢	صفر	صفر
إكوادور	٢	١	صفر	صفر
مصر	٧	صفر	صفر	٥
السلفادور	٢	صفر	صفر	٢
إثيوبيا	٩	٤	صفر	صفر
فيجي	صفر	صفر	صفر	٢٧
فنلندا	١	٣	صفر	صفر
غامبيا	١	صفر	صفر	١٦
ألمانيا	صفر	صفر	صفر	٥
غانا	٩	٩	٦٩٣	٣٠
الهند	صفر	صفر	صفر	٧
إندونيسيا	١	صفر	صفر	صفر
جامايكا	صفر	صفر	صفر	صفر
الأردن	١	٥	صفر	١٣
كينيا	صفر	٢	صفر	٢٤

البلد	العنصر العسكري			المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	المجموع	وحدات الشرطة	
	المشكلة	الشرطة المدنية	المشكلة						
قيرغيزستان	٣	صفر	صفر	صفر	صفر	٣	٤		
ليتوانيا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١		
ماليزيا	٦	صفر	صفر	صفر	صفر	٦	صفر		
مالي	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر		
منغوليا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر		
الجبيل الأسود	١	صفر	صفر	صفر	صفر	١	صفر		
ناميبيا	صفر	٣	صفر	صفر	صفر	٣	٣		
نيبال	٢	٣	١٥	صفر	صفر	٢٠	١٦	٢٦٠	
النيجر	١	صفر	صفر	صفر	صفر	١	صفر		
نيجيريا	١٣	٧	١٣٩٧	١٤١٧	صفر	١٢٠	١٦	١٢٠	
النرويج	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٧		
باكستان	٩	٨	٨٩٠	٩٠٧	صفر	صفر	صفر		
باراغواي	٢	١	صفر	٣	صفر	صفر	صفر		
بيرو	٢	١	صفر	٣	صفر	صفر	صفر		
الفلبين	٢	١	١١٤	١١٧	صفر	صفر	٢٩		
بولندا	١	صفر	صفر	١	صفر	صفر	٣		
جمهورية كوريا	١	١	صفر	٢	صفر	صفر	٣		
جمهورية مولدوفا	٢	صفر	صفر	٢	صفر	صفر	٢		
رومانيا	٢	صفر	صفر	٢	صفر	صفر	٤		
الاتحاد الروسي	٣	صفر	صفر	٣	صفر	صفر	١٠		
رواندا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٥		
ساموا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر		
السنغال	صفر	٢	صفر	٢	صفر	صفر	صفر		
صربيا	٤	صفر	صفر	٤	صفر	صفر	٦		
سري لانكا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١٥		
السويد	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١٤		
سويسرا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٢		
تاييلند	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٣		
توغو	٢	١	صفر	٣	صفر	صفر	صفر		
تركيا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١٧		
أوغندا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١٤		

البلد	العنصر العسكري			وحدات الشرطة المشكلة	الشرطة المدنية
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات		
أوكرانيا	٢	٢	٢٠٦	٢١٠	١٩
الولايات المتحدة الأمريكية	٤	٥	صفر	٩	٤
أوروغواي	صفر	صفر	صفر	صفر	٣
اليمن	صفر	١	صفر	١	٩
زامبيا	٣	صفر	صفر	٣	١٦
زمبابوي	٢	صفر	صفر	٢	٣٠
المجموع	١٢٤	٨١	٤٣٨١	٤٥٨٦	٩٩٧

